

قرار رقم /٣٠/ م.ع

إن المؤتمر العام لنقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية المنعقد برئاسة الأستاذ محمد وليد النش نقيب المحامين.

بناءً على قرار مجلس النقابة رقم /٢٠١/ ن تاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٨ المتضمن التعديلات المقترحة من مجلس النقابة على نظام صندوق التعاون.

وبعد إطلاعنا على التعديلات المقترحة من مجلس النقابة على نظام صندوق التعاون. وبناءً على أحكام الفقرة الثالثة من المادة /٣٤/ من قانون تنظيم مهنة المحاماة.

وبعد المناقشة

يقرر ما يلي:

مادة ١- المادة /١٩/ نقترح تعديل المقدمة فيها لتصبح: «يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ إقراره من المؤتمر العام على أن يوضع موضع التنفيذ بإنشاء الصناديق» ويتم حذف آخر الجملة بدءاً من: بتاريخ أقصاه حتى انتهائها.
الاقتراح: يبدل نص المادة /١٩/ جدول الحد الأدنى للأتعاب ويصبح:

أولاً:

- ١- الدعاوى الشرعية ١٥٠٠ ل.س
- ٢- الدعاوى العمالية ١٥٠٠ ل.س
- ٣- الدعاوى الصلحية وقاضي الفرد العسكري ١٥٠٠ ل.س بدلاً من ١٠٠٠ ل.س

- ٤- الدعاوى البدائية المدنية والجزائية ولجان تحديد الأجور وإزالة الشبوع في القضاء العقاري والقضاء الإداري مبلغ ٢٠٠٠ ل.س
- ٥- الدعاوى الجنائية ٢٥٠٠ ل.س
- ٦- تصديق عقود الشركات ١٠٠٠٠ ل.س عشرة آلاف ليرة سورية بدلاً من ٥٠٠٠ ل.س

- ٧- تصديق عقود الشركات
المنشأة على أساس قانون الاستثمار وعقود
وشركات الأموال رقم ١٠ وتعديلاته
مبلغ ٢٥٠٠٠ ل.س خمس وعشرون ألف ليرة سورية
مادة ٢ - عرض القرار على السيد وزير العدل لتصديقه.
مادة ٣ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١
مادة ٤ - تبليغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه أصولاً.
- بدلاً من ١٠٠٠٠ ل.س

رئيس المؤتمر العام

نقيب المحامين في الجمهورية العربية السورية
المحامي محمد وليد النش

